



الجمهورية اللبنانية

رئاسة مجلس الوزراء

مجلس الجنوب

اتفاقية رقم 3/2/2025

الفريق الأول: مجلس الجنوب ممثلاً برئيس مجلس الإدارة بالتكليف المهندس هاشم حيدر - المتخذ محل إقامة في بئر حسن نزلة السلطان إبراهيم، مبنى دار بلال

الفريق الثاني: مؤسسة حسن حسين للتجارة والصناعة الممثلة بمديرها السيد حسن محمد حسين والمتخذة محل إقامة لها لحاجات هذه الاتفاقية في كفررمان - منطقة تعلبايا - النبطية - ملك عفيف حسن حسين - عقار رقم 517.

لما كان الفريق الأول يرغب بتلزييم مشروع أشغال كهربائية (تقديم وتركيب مولد كهربائي بقوة 300 K.v.a) لزوم بلدة حومين التحتا - قضاء النبطية .

ولما كان الفريق الثاني يتمتع بالمؤهلات القانونية التي تسمح له القيام بهذه الأشغال.

ولما كان قد تم إجراء تلزييم الأشغال (بطريقة طلب عروض أسعار على أساس تنزيل مؤوي) سنداً للمادة 58 من قانون الشراء العام والتي أسفرت عن فوز الفريق الثاني بها، حيث قدم العرض الأقل سعراً.

ولما كان مجلس إدارة مجلس الجنوب قد أصدر قراره الفوري رقم 594 تاريخ 11/11/2025، بتلزييم الأشغال للفريق الثاني.

ولما كان قد تم إعلان نتيجة تلزييم الأشغال على منصة الشراء العام وإنقضاء فترة التجميد دون وجود أي اعتراض.

تم الإتفاق بين الفريقين على ما يلي:

المادة الأولى: مقدمة الاتفاقية والملاحق والضمانات

تعتبر المقدمة أعلاه وكذلك دفتر الشروط وكافة المستندات و/أو الملاحق المرفقة والوثائق والخرائط المتعلقة بالمشروع جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتأخذ جميع مفاعيلها وأحكامها القانونية.

يتعهد الفريق الثاني ويضمن أنه:

(1) إستحصل على جميع التراخيص والتصاريح اللازمة لتقديم الخدمات والحقوق في متن بنود هذه الاتفاقية، ويتعهد بالحفاظ على هذه التراخيص والتصاريح طوال مدة الاتفاقية.

(2) يتمتع بالأهلية والسلطة لتوقيع هذه الاتفاقية وأداء كامل الإلتزامات المتوجبة عليه بموجبها.



(3) لم يوقع أية إتفاقية أخرى ولا يمنعه أي حائل أو موجب قانوني من الإلتزام بهذه الإتفاقية ولا إعطاء الحقوق والإمتيازات للغير.

(4) من المتفق عليه صراحةً بين الفريقين على أن بنود وأحكام العقد الحاضر تحل محل أية إتفاقية و/أو مراسلة موقعة سابقاً في ما بينهما.

(5) يلتزم الفريق الثاني بجميع القوانين النافذة في ما يتعلق بأداء الموجبات المحددة في هذه الإتفاقية وذلك بالإستناد الى دفتر شروط المناقصة موضوع المشروع، ويتعهد بأداء موجباته (موضوع هذه الإتفاقية) وتنفيذها على أحسن وجه ووفقاً لأعلى المعايير والشروط الهندسية والفنية المتعارف عليها، للمحافظة على أرقى مستوى نوعية وخدمات. وتعهد الفريق الثاني بالإلتزام بكافة الأحكام المرعية الإجراء والأنظمة والتعاميم الصادرة عن المراجع الرسمية المختصة.

المادة الثانية: تعريف الأشغال

تشمل الأشغال تقديم وتركيب مولد كهربائي بقوة 300 K.v.a لزوم بلدة حومين التحتا ، وذلك وفقاً لموضوع هذه الإتفاقية.

المادة الثالثة: قيمة العقد

يتعهد الفريق الثاني القيام بالأشغال المذكورة، مقابل /3,476,590,000/ ل.ل. بالإضافة الى الضريبة على القيمة المضافة والبالغة /382,424,900/ ل.ل لتصبح القيمة الإجمالية للأشغال /3,859,014,900/ ل.ل فقط ثلاثة مليارات وثمانمائة وتسعة وخمسون مليوناً وأربعة عشر ألفاً وتسعمائة ليرة لبنانية لا غير .

المادة الرابعة: مدة إنجاز الأشغال وغرامة التأخير

يتعهد الفريق الثاني بإنجاز كافة الأشغال المتعلقة بالمشروع على أكمل وجه تحت اشراف الفريق الأول و/أو من يمثله، وذلك ضمن مهلة شهراً واحداً تبدأ من تاريخ تبليغه أمر المباشرة بالعمل (سندا لأحكام المادة 4-1 من دفتر الشروط) ويتحمل غرامة وقدرها (ثمانية ملايين) وذلك عن كل يوم تأخير (سندا لأحكام المادة 4-4 من دفتر الشروط).

المادة الخامسة: كتاب الضمان

يقوم الفريق الثاني بتقديم كتاب ضمان يعادل 10% من قيمة العقد وذلك خلال مهلة أسبوع من تاريخ تبليغه بهذه الإتفاقية (سنداً لأحكام المادة 2-10 من دفتر الشروط).



المادة السادسة: كفالة الأشغال

يبقى الفريق الثاني الكفيل للمولد بعد عملية الاستلام المؤقت والنهائي لمدة سنة واحدة .

المادة السابعة: القانون السائد والمحاكم المختصة أحكام مختلفة

أ- تخضع هذه الإتفاقية للقوانين المرعية الإجراء وان أي خلاف ينشأ نتيجة أو في معرض أو سياق تنفيذ أو تفسير هذا العقد، يكون من صلاحية المحاكم اللبنانية.

ب- لا يمنح أي بند من بنود هذه الإتفاقية الفريق الثاني و/أو موظفيه صفة المستخدم لدى الفريق الأول بل أن العلاقة بينهما هي علاقة بين طرفين مستقلين عن بعضهما البعض.

ج- في حال عدم تنفيذ الفريق الثاني و/أو إمتناعه عن تنفيذ و/أو تنفيذ بشكل جزئي و/أو تم التنفيذ بشكل مخالف للقانون، يتحمل الفريق الثاني منفرداً المسؤولية تجاه الفريق الأول و/أو أي طرف ثالث في ما يتعلق بالأضرار الناتجة عن أدائه لموجباته المحددة بموجب هذه الإنفاقية و/أو الأفعال التي يأتي بها ويكون وحده مسؤولاً عن التعويض عن هذه الأضرار.

د- تعتبر جميع التبليغات والمراسلات الحاصلة في محل إقامة كل من الفريقين المبينة أعلاه صحيحة وقانونية.

هـ- لا يجوز تعديل هذه الإتفاقية أو، أي بند من بنودها إلا بموافقة الفريقين الخطية.

المادة الثامنة : رفع السرية المصرفية

يعتبر العارض بمجرد تقديمه عرضه، موافقا "حكما" على رفع السرية المصرفية لمصلحة الإدارة عن الحساب المصرفي في الذي يودع فيه أو ينتقل إليه أي مبلغ عائد لهذا المشروع سندا" لقرار مجلس الوزراء رقم 17 تاريخ 2020/5/12.

بيروت في: 11/12/2025

الفريق الأول

رئيس مجلس الجنوب بالتكليف

المهندس هاشم حيدر

الفريق الثاني

مؤسسة حسن حسين للتجارة والصناعة